

15779/2/23

1438/03/06 هـ

2016/12/06 م

تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن

رقم (2016/1)

صادرة عن البنك المركزي الأردني سنداً لأحكام المادة (99/ب) من قانون

البنوك رقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته

قائمة المحتويات:

- 2..... المقدمة
- 3..... أولاً: أهداف اختبارات الأوضاع الضاغطة:
- 4..... ثانياً: حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة:
- 6..... ثالثاً: تصميم اختبارات الأوضاع الضاغطة
- 9..... رابعاً: الإجراءات التي سيتخذها البنك المركزي:
- 9..... خامساً: مراجعة اختبارات الأوضاع الضاغطة ودورية إجرائها:
- 10..... سادساً: أحكام عامة

المقدمة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة هامة تستخدم من قبل البنوك في قياس قدرتها على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، وتعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر وبطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية، كما تساعد هذه الاختبارات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات. هذا وتعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر. إلا أنها لا تستطيع أن تشمل لوحدها جميع جوانب الضعف في البنك حيث تعمل ضمن سياسة متكاملة لإدارة المخاطر لتعزيز سلامة ومثانة البنوك وتقوية النظام المالي ككل.

وكان البنك المركزي الأردني قد أصدر تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة رقم (2009/46) تاريخ 2009/9/30، وقد شهد هذا الموضوع منذ ذلك الحين تطورات هامة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2009 المبادئ الرئيسية لاختبارات الأوضاع الضاغطة والرقابة عليها، كما أصدرت اللجنة في عام 2012 ورقة عن مراجعة تطبيق السلطات الرقابية لهذه المبادئ، بالإضافة إلى قيام صندوق النقد الدولي بتطوير منهجيات شاملة لإجراء هذه الاختبارات، حيث أصبحت السلطات الرقابية في دول العالم والمؤسسات الدولية ذات العلاقة تركز على ضرورة مراعاة تطبيق تلك المبادئ، وفي ضوء هذه التطورات يأتي إصدار البنك المركزي لهذه التعليمات بهدف مواكبة آخر المستجدات في هذا الموضوع وبما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية بالخصوص.

أولاً: أهداف اختبارات الأوضاع الضاغطة

تستخدم اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها: تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عمليات إدارة المخاطر لدى البنك على مختلف المستويات، وذلك بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتركز هذه المخاطر والتأثيرات المحتملة لها، حيث تعتبر هذه الاختبارات أداة كمية رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Profile) وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات.
2. المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي: تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، حيث توفر هذه الاختبارات أدوات لتقييم مدى كفاية رأس المال الداخلي لدى البنك لمواجهة كافة المخاطر ذات الأثر

المادي التي تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، كما تساعد هذه الاختبارات البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة.

3. المساعدة على إدارة السيولة: تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً هاماً من عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة.
4. تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk) ورأس المال الاقتصادي والتي تكون مبنية على البيانات التاريخية والعلاقات الإحصائية، ولا تشكل بديلاً عنها.
5. توفير بيانات تفصيلية عن كلٍ من: تعرض البنك للمخاطر، نموذج أعمال البنك، منظومة المخاطر لدى البنك، وتقديم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى البنك.
6. تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي: وذلك من خلال نشر نتائج الأوضاع الضاغطة على مستوى إجمالي القطاع المصرفي وذلك لطمأنة المواطن بأن هذا القطاع قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

ثانياً: حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

1. يجب أن تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من حاكمية المخاطر (Governance Risk) وثقافة إدارة المخاطر لدى البنك، وذلك لتعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر، ويتضمن هذا استخدام هذه الاختبارات في إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بالإضافة إلى إدارة المخاطر ذات العلاقة بأنشطة معينة في البنك أو باستراتيجية عمل البنك ككل، كما يجب أن تُستخدم نتائج الاختبارات في اتخاذ القرارات على المستوى الإداري المناسب بما فيها القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

2. دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا:

1-2 دور مجلس الإدارة:

- على المجلس ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق المجلس المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنك.
- على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

2-2 دور الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.
- التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.
- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Appetite Statement) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.

3. السياسات والإجراءات الداخلية والتوثيق:

- يجب أن تحكم اختبارات الأوضاع الضاغطة سياسات وإجراءات داخلية تُعتمد من مجلس الإدارة¹ ويتم توثيقها بطريقة ملائمة، بحيث تشمل عملية التوثيق ما يلي:
- أ- نوع وتفاصيل اختبارات الأوضاع الضاغطة والسيناريوهات المستخدمة، والهدف الرئيسي لكل نوع من أنواع الاختبارات.
 - ب- أسباب اختيار الاختبارات ودور ورأي الخبراء في البنك في هذا الاختيار.
 - ج- تقييم الفرضيات الأساسية التي بنيت عليها الاختبارات بشكل سنوي على الأقل أو في ضوء الظروف الخارجية المتغيرة، وتوثيق نتائج عملية التقييم.
 - د- دورية تنفيذ اختبارات الأوضاع الضاغطة داخل البنك والتي قد تختلف اعتماداً على نوع الاختبارات والهدف منها.
 - هـ- تفاصيل المنهجيات المستخدمة في تحديد السيناريوهات والعمليات الحسابية المستخدمة في احتساب النتائج.
 - و- الإجراءات التصحيحية التي سيتم اتخاذها بناءً على هدف ونوع ونتائج الاختبارات، وتقييم جدوى هذه الإجراءات في حال حدوث الأوضاع الضاغطة.

¹ بالنسبة لفرع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة فإن السياسات والإجراءات الداخلية تعتمد من المدير الإقليمي.

4. البنية التحتية المناسبة:

1-4 يجب أن يتوفر لدى البنك بنية تحتية مناسبة تساعد في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكلٍ دقيق وشمولي وبحيث تتضمن بحدٍ أدنى ما يلي: كادر مؤهل، قاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية، نظم معلومات إدارية مناسبة (MIS)، كما يجب على البنك أن يكرس مواردً كافية للمحافظة على البنية التحتية وتطويرها لتمكين البنك من تحديث المنهجيات بصفة دورية لتطبيق سيناريوهات جديدة عند الحاجة إليها، كما يجب أن تكون البنية التحتية مرنة بما يكفي لتسمح بإجراء اختبارات أوضاع ضاغطة سواءً على مستوى نشاط معين في البنك أو على مستوى البنك ككل.

2-4 يجب أن تتناسب نظم المعلومات التي يستخدمها البنك مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد أعمال البنك وهيكل مخاطره.

3-4 يجب أن تتوفر لدى البنك آلية مناسبة لتوفير تقارير دورية عن الاختبارات ونتائجها للإدارة التنفيذية العليا ومجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.

4-4 على الرغم من أن عملية تصميم وتنفيذ اختبارات الأوضاع الضاغطة تعد عملية داخلية فقد يقرر البنك الاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing) لتنفيذ بعض العمليات مثل: تصميم البرنامج، مراجعة المنهجيات والتأكد من صحتها...إلخ، وفي هذه الحالة يجب على البنك أن يقوم بتحديد الأنشطة المطلوب تنفيذها بشكل واضح وموثق، وأن يكون قادراً على فهم وتقييم نتائج أعمال المصادر الخارجية، والتأكد من أن كافة الأعمال المنجزة من المصادر الخارجية تندرج ضمن الإطار الكلي لإدارة المخاطر لدى للبنك، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على السرية المصرفية وفقاً للقوانين والتشريعات النافذة.

ثالثاً: تصميم اختبارات الأوضاع الضاغطة

1. إن تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك والاستفادة من النتائج يتطلب التعاون ما بين مختلف الخبراء والمعنيين في هذا المجال في البنك، وعلى دائرة إدارة المخاطر أن تنظم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة وذلك لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، وبحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك مثل: مسؤولي إدارة المخاطر، المحللين

الاقتصاديين، مسؤولي دوائر الأبحاث والدراسات، مسؤولي دوائر التسهيلات والخزينة والمالية... إلخ.

2. يجب أن يشمل برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية² لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكاملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك، كما يجب أن تتراوح الاختبارات بين اختبارات حساسية بسيطة مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات.

3. على البنوك الأخذ بالاعتبار نوعين من الاختبارات ضمن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة لديها وهما: اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) واختبارات تحليل السيناريوهات (Scenario Analysis).

3-1 اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis):

3-1-1 تستخدم اختبارات تحليل الحساسية لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر - كل على حده - على الوضع المالي للبنك مثل: ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف، التغيرات في أسعار الأسهم... إلخ، وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات كما لا يتم الأخذ بالاعتبار العلاقات والتداخلات بين عوامل المخاطر المختلفة، وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للبنك تجاه عامل واحد من المخاطر وتقييم قدرة البنك على مواجهته.

3-1-2 على البنك تحديد عوامل المخاطر (Risk Drivers) ذات الصلة التي من الممكن أن تؤثر على البنك وعلى وجه الخصوص المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل: أسعار الفائدة وأسعار الصرف، المخاطر المتعلقة بالائتمان مثل: ارتفاع الديون غير العاملة أو ارتفاع احتمالية تعثر العملاء PD، عوامل المخاطر المالية مثل: زيادة التذبذب في الأسواق المالية، عوامل مخاطر التشغيل مثل: عمليات احتيال داخل البنك، الكوارث الطبيعية، حصول عملية سطو على البنك، انهيار نظام الاتصالات... إلخ.

² إن الهدف من إضافة البعد النوعي للاختبارات هو التأكد من أن البنوك قامت بإجراء الاختبارات المطلوبة والاختبارات الإضافية التي ستفترضها وعكس أثرها بشكل مناسب، وذلك من خلال قيام البنك بتوضيح أنواع المخاطر التي يواجهها والتي تم تضمينها ضمن الاختبارات، تقديم ملخص عن المنهجية المستخدمة لتطبيق الاختبارات، تقديم شرح مفصل عن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض كفاية رأس المال أو السيولة في حال حدوث ذلك، بالإضافة إلى كيفية الأخذ بالاعتبار نتائج الاختبارات وكيفية تضمينها في أعمال البنك المستقبلية.

3-1-3 على البنك إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على عوامل المخاطر التي تم تحديدها وذلك باستعمال درجات مختلفة من الشدة³، وبحيث تحدد درجة الشدة بناءً على البيانات التاريخية والتجارب السابقة على مستوى البنك أو الاقتصاد بشكلٍ عام مدعمة بافتراضات معقولة.

4-1-3 على البنك إجراء اختبارات تحليل الحساسية على عدة مستويات داخل البنك وبحيث يشمل ذلك إجراء بعض الاختبارات على مستوى التعرضات الإفرادية، أو على مستوى المحفظة، أو على مستوى خطوط الأعمال، أو على مستوى البنك ككل.

5-1-3 تشمل اختبارات تحليل الحساسية التي على البنوك القيام بها كلاً من مخاطر الائتمان، مخاطر التركيز، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.

هذا وسيقوم البنك المركزي بشكل سنوي بتزويد البنوك باختبارات تحليل الحساسية الواجب القيام بها، أخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، حيث من الممكن أن تشمل الاختبارات الجديدة مستويات مختلفة من الشدة مقارنة بالاختبارات السابقة، كما يمكن تغيير الاختبارات بشكلٍ جزئي أو كامل إذا كان هناك تطورات اقتصادية أو مالية كبيرة.

3-2 اختبارات السيناريوهات:

تعمل هذه الاختبارات على تقييم أثر سيناريوهات احتمالية حدوثها قد تكون منخفضة ولكن أثرها في حال حصولها على المركز المالي للبنك يكون كبيراً، وبشكل عام فإن اختبارات السيناريوهات يجب أن تتضمن نوعين من الاختبارات:

أولاً- اختبارات مبنية على أحداث تاريخية حصلت سواءً في الأردن أو في دول العالم (مثل: أزمة الدينار 1988-1989، الأزمة المالية العالمية....، الخ).

ثانياً- اختبارات افتراضية من الممكن أن تحدث (مثل: انخفاض حاد في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة، ... إلخ).

وبشكلٍ عام فإن الاختبارات الافتراضية تشمل حدوث تغييرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي قد يكون لها آثار سلبية على أوضاع البنك مثل ارتفاع نسب الديون غير العاملة وبالتالي انخفاض ربحية البنك مما قد يؤثر على ملاءته، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختبارات الافتراضية ممكن أن تشمل عوامل قد تؤثر بصورة حادة على سيولة البنك.

ومن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الممكن أخذها في بناء الاختبارات الافتراضية ما يلي:

أ- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي).

³ فعلى سبيل المثال قد يقوم البنك بإجراء اختبارات لمعرفة أثر انخفاض أسعار الأسهم بنسب 40%، 60%، 90%، أو زيادة في أسعار الفوائد بـ 100، 200، 300 نقطة أساس.

ب- ارتفاع مستويات البطالة.

ج- ارتفاع/ انخفاض معدلات التضخم.

د- ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة.

هـ- انخفاض أسعار الأسهم.

و- ارتفاع/ انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

هذا وسيقوم البنك المركزي بشكل سنوي بتزويد البنوك باختبارات السيناريوهات الواجب القيام بها، آخذاً بالإعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حيث من الممكن أن تشمل الاختبارات الجديدة مستويات مختلفة من الشدة مقارنة بالاختبارات السابقة، كما يمكن تغيير الاختبارات بشكل جزئي أو كامل إذا كان هناك تطورات اقتصادية أو مالية كبيرة.

رابعاً: الإجراءات التي سيتخذها البنك المركزي

1. في حال أظهرت نتائج الاختبارات أن هناك ضعفاً في رأس المال أو السيولة لدى البنك، سيقوم البنك المركزي بالطلب من البنك بالعمل على تزويده بالإجراءات التي سيتم اتخاذها من قبل البنك لتعزيز رأس المال أو السيولة.
2. يجب ان تتناسب الإجراءات التي سيتخذها البنك بناءً على نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة مع شدة تأثير الاختبارات والإطار العام لإدارة المخاطر وسياسة التحوط للمخاطر.
3. وفي حال عدم قناعة البنك المركزي بكفاية الإجراءات التي سيتم اتخاذها من قبل البنك، فللبنك المركزي اتخاذ أي إجراء لازم لتعزيز رأسمال البنك أو سيولته بما فيه فرض قيود على توزيع الأرباح لدى البنك.

خامساً: مراجعة اختبارات الأوضاع الضاغطة ودورية إجرائها

إن دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الادارة، وبحيث تشمل عملية التقييم والمراجعة ما يلي:

1. الإطار التشغيلي لاختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنك وذلك لتحديد كفاءة وفعالية هذا الإطار

ومدى الحاجة لتعديل أي جزء من أجزائه، وبحيث تغطي عملية المراجعة الأمور التالية :

أ- مدى كفاءة البرنامج في تحقيق أهدافه.

ب- الافتراضات التي تم استخدامها في بناء اختبارات الأوضاع الضاغطة.

- ج- مدى واقعية الاختبارات التي تم تطبيقها.
- د- تطبيقات الأنظمة المستخدمة في إعداد الاختبارات.
- هـ- إشراف الإدارة.
- و- نوعية البيانات ونظم المعلومات الإدارية.
- ز- التوثيق.
2. التأكد من أن إجراءات تحديث منهجيات الأوضاع الضاغطة موثقة بوضوح وتم تنفيذها كما هو محدد.
3. تقييم مدى صحة العمليات الحسابية في اختبارات الأوضاع الضاغطة ومدى دقة البيانات المستخدمة في النماذج.

سادساً: أحكام عامة

على البنك مراعاة ما يلي:

1. أن تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً، بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد ملاءة البنك وقدرته على الاستمرار، وذلك بهدف التعرف على المخاطر الكامنة غير المغطاة، والأخذ بالاعتبار مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للبنك سواءً من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/أو من خلال التأثير على سمعة البنك.
2. استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط، التقاص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، كما يجب في الوقت نفسه تقييم فعالية استخدام هذه الأدوات خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة.
3. تطوير منهجيات لقياس أثر مخاطر السمعة معبراً عنها بالمخاطر الأخرى مثل الائتمان، السوق والسيولة وذلك عن طريق تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة.
4. استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحديد ومراقبة والتحكم بمخاطر التركيز، وللقيام بذلك بصورة صحيحة فإن السيناريوهات المختارة يجب أن تكون على مستوى البنك ككل وعلى مستوى خطوط معينة من خطوط أعمال البنك، وأن تغطي الموجودات داخل وخارج الميزانية،

وبحيث يؤخذ بالاعتبار في هذه الاختبارات التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلباً على تعرض البنك لمخاطر التركيز.

5. أن تغطي اختبارات الأوضاع الضاغطة جميع المنتجات المالية المعقدة حسب الحاجة، كما يجب تجنب ما حدث في الأزمة المالية الأخيرة والمتمثل بقيام البنوك بتقدير مخاطر المنتجات المالية بالاعتماد فقط على التصنيفات الائتمانية الخارجية، أو على البيانات التاريخية لمنتجات مالية مشابهة، وهي طرق غير كافية ولا تشمل جميع المخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية المعقدة في حالة الأزمات الشديدة.

6. أن تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة سيناريوهات لتقييم حجم وتأثير الموجودات خارج الميزانية على أنواع المخاطر الأخرى خاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومدى تأثيرها على ملاءة البنك وسيولته.

7. سيقوم البنك المركزي بتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم بها البنوك بصورة منتظمة وشاملة، للتأكد من مدى التزام البنوك بالمعايير الواردة في هذه التعليمات وخاصة ما يتعلق بدور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في هذه الاختبارات ومدى قدرة البنك على دمج هذه الاختبارات في حاكمية المخاطر وعمليات إدارة المخاطر لديه ومدى استخدام النتائج في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات الإدارية في البنك بما فيها القرارات الاستراتيجية، وذلك بهدف تعزيز وتفعيل إدارة المخاطر لدى البنوك.

8. سيقوم البنك المركزي بتقييم امتثال البنوك لأفضل الممارسات في مجال اختبارات الأوضاع الضاغطة بما فيها التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية الخارجية فيما يخص البنوك التي لها تواجيدات خارجية.

9. يجب أن تتناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر (Risk Appetite) التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة من قبل البنك مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد أعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.

10. للبنك المركزي الطلب من البنوك من وقت لآخر أن تنفذ اختبارات أوضاع ضاغطة لمنتجات مالية معينة، أو تطبيق اختبارات لتقييم نقاط الضعف على مستوى النظام المالي ككل.

11. يجب الأخذ بالاعتبار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تطوير خطط التعافي لدى البنك والتي تعتبر جزءاً من خطة استمرارية العمل حيث تستخدم هذه الخطط في إدارة مخاطر أي بنك

سواء كانت المخاطر داخلية أو خارجية، وتكمن أهميتها بكونها أداة تساعد البنك على أن يستمر بعد الأحداث الشديدة وتعمل على تقليل أثر الأحداث السلبية عليه.
12. يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخه ويلغى كل ما يتعارض معها.

المحافظ

د. زياد فريز